الأمم المتحدة

S/AC.50/2007/99

مجلس الأمن

Distr.: General
5 June 2007
Arabic
Original: Chinese/English

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

رسالة مؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

عملا بالفقرة ٨ من قرار مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، تتشرف البعثة الدائمة لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة بتقديم التقرير المتعلق بالخطوات التي اتخذتها جمهورية الصين الشعبية بغرض تنفيذ الفقرات ٢ و ٤ و ٥ و ٦ و ٧ من القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧) تنفيذا فعالا.

(توقيع) **وانغ** غوانغيا
السفير والممثل الدائم
لدى الأمم المتحدة

130707 130707 07-41465 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٢٩ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى رئيس اللجنة من الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية لدى الأمم المتحدة

تقرير الصين عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧)

١ - تؤيد الصين اتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧). ويساهم اتخاذ هذا القرار في دعم النظام الدولي لعدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيز السلام والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي ويعزز الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تسوية المسألة النووية الإيرانية بطريقة سلمية.

وتحرص الصين دائما، بصفتها عضوا دائما في مجلس الأمن، على تنفيذ قرارات المجلس بمسؤولية، وفي هذا الصدد، وضعت آليات وممارسات تنفيذية فعالة. وتقوم الصين بتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦) بدقة، وتقدم تقريرها بشأن تنفيذ القرار إلى مجلس الأمن في حينه. وفي أعقاب اتخاذ مجلس الأمن القرار ١٧٤٧ (٢٠٠٧)، أصدرت وزارة خارجية الصين على الفور، تعميما إلى جميع الوزارات ومكاتب الشؤون الخارجية التابعة للحكومات الشعبية في جميع المقاطعات، ومناطق الحكم الذاتي والبلديات التابعة مباشرة للحكومة المركزية، فضلا عن حكومتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، لإبلاغها بهذا القرار والسبب الذي دعا إلى اتخاذه، ولتطلب منها تنفيذه بتراهة وفقا للقانون. ولم تكشف حتى الآن أية حالة انتهاك للقرار.

٢ - ووفقا لمبدأ ”بلد واحد، ونظامان“، فإن الحكومة المركزية الصينية مسؤولة عن الدفاع والشؤون الخارجية فيما يتعلق بمنطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين، بينما تتمتع المنطقتان كلتاهما بالسلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية المستقلة، بما في ذلك سلطة إصدار الأحكام القضائية النهائية. وستقوم المنطقتان، متصرفتين وفق التعميم الذي أصدرته الحكومة المركزية، باعتماد قوانينهما وأنظمتهما الخاصة بهما لتنفيذ القرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما.

٣ - ونأمل أن ينفذ القرار تنفيذا تاما. ونعتبر في الوقت نفسه أن الجزاءات ليست غاية، بل وسيلة لحمل إيران على العودة إلى المفاوضات. إذ إن فرض الجزاءات وممارسة الضغط وحدهما لن يحلا المشكلة. فلا تزال المفاوضات الدبلوماسية أفضل خيار. وهذا ما توافقت عليه آراء المجتمع الدولي. وإن تدابير الجزاءات المنصوص عليها في قراري مجلس الأمن ١٧٤٧ (٢٠٠٧) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) محدودة ويمكن الرجوع عنها. فإذا ما أوقفت إيران عملية تخصيب اليورانيوم والأنشطة المتعلقة بإعادة المعالجة، وإذا ما امتثلت لقرارات الوكالة الدولية

للطاقة الذرية وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فإن مجلس الأمن سيوقف الجزاءات بل سيرفعها. وتدعو الصين جميع الأطراف المعنية إلى مواصلة الجهود الدبلوماسية المسؤولة والبناءة والشاملة لتعزيز الحوار وتبادل الآراء، وتعميق الثقة، وإزالة إساءة الظن، وإبداء مرونة تامة، ومعالجة كل طرف شواغل الطرف الآخر، والتماس سبل خلاقة لاستئناف المفاوضات للتوصل إلى تسوية طويلة الأجل وشاملة وملائمة. وستواصل الصين بذل جهودها البناءة من أجل تحقيق هذا الهدف.